

باتفاق أمريكي - تركي

اخراج نينوى والانبار من خريطة العراق



وسورية للحصول على ما يريد بضوء أخضر من واشنطن التي لا يعينها إن حصلت تركيا على هذه الأراضي أو حصل عليها داعش بقدر ما يعينها أن تكون هذه الأراضي بمنأى عن سلطة الحكومة العراقية". وأشار تقرير الوكالة الى أن "قضايا الحشد الشعبي في العراق تؤكد أنها ستكون بالمرصاد لكل مشروع من هذا النوع لاسيما وأنها تدرك أن الوجود الأمريكي له أهداف أخرى غير المعلنة".

ويقول المتحدث العسكري باسم كتائب حزب الله في العراق جعفر الحسيني بحسب المصدر إن "الأمريكان في العراق وتحديدا في الانبار جاؤوا لدعم داعش وإطالة أمد المعركة في الأنبار وكل ما يجري اليوم من إعاقة وتأخير للعمليات وحتى ما اذا كان هنالك تقدم لداعش فإن سببه الامريكان"، مبينا أن "أساس التحالف الدولي مبني على دعم داعش وأي تدخل امريكي هو في صالحه".

ويضيف الحسيني إن "موقف كتائب حزب الله من أي تدخل او وجود امريكي هو موقف ثابت".

على المحافظة بالترحيب له على أمل الحصول على ميزات وعد بها الأمريكيان لمن يوافق على هذا المشروع". وأضاف العيساوي إن "الكثير من شيوخ المحافظة يدركون مدى خبث هذا المشروع لكن بالمقابل هنالك الكثير من الشيوخ مسلمين له".

وتابع العيساوي ،أن دخول "قوات تركية الى نينوى ووضع بعض المراكز الأمنية للأمريكان في نينوى والأنبار تحت مسمى المستشارين ما هو إلا تمهيد لتوسيع قاعدة هذا المشروع من خلال دعم الموالين له". وتعليقا على هذا الموضوع ،يقول أستاذ العلوم السياسية صادق إن "تركيا لها أطماع معروفة في شمال العراق وتحديدا مدينة الموصل ومن أخرى تابعة لمحافظة نينوى كما له أطماع مشابهة في شمال سورية".

ويضيف إن "الأطماع التركية تهدف الى ضم العديد من الأراضي العراقية والسورية الى الدولة التركية حيث أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لا يزال يفكر بإعادة الدولة العثمانية وهو يستغل أزمات البلدين العراق

الحزافية - متابعة

ذكر تقرير أعده مصدر إيراني ان كلا من أمريكا وتركيا تحاولان عزل محافظتي نينوى والانبار عن سيطرة الحكومة الاتحادية في بغداد تمهيدا لتشكيل الدولة السنية. وذكر المصدر في التقرير انه "تمهيدا لقيام دولة سنية تخدم مصالح أميركا وإسرائيل" في ضرب محور المقاومة الإسلامية وقطع طريقها، تتفق كل من أمريكا وتركيا على إخراج محافظتي نينوى والأنبار من خارطة العراق من خلال الرز بقوات برية وشراء ذمم شخصيات سياسية وعشائرية في هاتين المحافظتين لضمان عدم عودتهما الى الحضان الوطني".

ونقل التقرير عن الشيخ إبراهيم العيساوي وهو أحد شيوخ محافظة الأنبار إن "الأمريكان يعملون على جمع أكبر عدد من شيوخ المحافظة ليكونوا مهيدين لمشروع الإقليم السني الممتد من الأراضي السعودية جنوبا وحتى تركيا شمالا وهنالك موازنة مفتوحة لهذا المشروع الذي بدأ للأسف الكثير من المحسوبين

ديالى: المحكمة تعيد النظر

بقضية المجمي ولم ترجمه محافظاً لها

العليا اصدرت قرارا باعادة النظر بالدعوى المقامة من قبل محافظ ديالى المقال عامر المجمي على خلفية قرار اقالته" ، موضحاً بأن "المحكمة حددت يوم 28 من الشهر الجاري موعداً جديدا للنظر بالقضية وبالتالي لن يعود المجمي محافظا لديالى لحين صدور قرار قضائي بذلك". وبين النائب عن محافظة ديالى أن "مجلس المحافظة مصر على قراره باقالة المجمي لثبوت مخالفات

حقيقية وتهم فساد بحقه" ، مشيراً الى انه "سليجاً للطرق القانونية مجددا في حال صدور قرار باعادة المجمي من جديد". وأعلن المجمي عن نقض المحكمة الإدارية العليا، قرار محكمة القضاء الإداري بإقالته من منصبه محافظاً لديالى.

وقررت المحكمة الإدارية العليا في مجلس شورى الدولة في تميز قرار إقالة المحافظ السابق عامر المجمي: "نقض قرار المحكمة القضاء الإداري بإقالة عامر المجمي من منصبه محافظاً لديالى وإعادة الدعوى إليها للسير فيها". وكان مجلس محافظة ديالى صوت، في 31 آذار 2015، بسحب الثقة عن المحافظ عامر المجمي، فيما أشار إلى فتح باب الترشيح للمنصب. وكان 18 عضواً في مجلس محافظة ديالى، صوتوا على قرار استجواب المحافظ عامر المجمي، استناداً إلى أدلة قدمتها لجنة النزاهة، بخصوص وجود حالات فساد كبيرة في ملف الخارجين، مبينين أن المحافظ حضر للاستجواب بعد استضافة سابقة ومنحه مهلتين كان قد طلبهما في وقت سابق بكتب رسمية لتأجيل الجلسة..

الحزافية - بغداد

أكد النائب عن محافظة ديالى فرات التميمي ، بأن المحكمة الإدارية العليا قررت إعادة النظر بقضية المحافظ المقال عامر المجمي ولم تصدر قرارا بإعادته بمنصبه كمحافظ لديالى ، مبيناً بأن مجلس المحافظة مصر على قراره باقالة المجمي.

وقال التميمي ان "المحكمة الإدارية



الحشد الشعبي يفجر نفقاً قرب الشرقاط

يذكر أن تنظيم "داعش" سيطر على قضاء الشرقاط في المناطق التي يسيطر عليها للاختباء من الهجمات الصاروخية وعمليات القصف".

استراتيجية مطبقة من قبل داعش في المناطق التي يسيطر عليها للاختباء من الهجمات الصاروخية وعمليات القصف".



لجنة لتجميد أموال الهاربين

طارق حرب : انشاء مجلس

لقانون مكافحة غسل الأموال

يقرر عقوبة لا تزيد على هذا المبلغ في حين ان القانون الجديد يمكن ان تصل العقوبة فيه الى 60 مليون دولار باعتبارها خمسة اضعاف المال محل الجريمة، ولنا ان تصور الشدة الكبيرة التي ادخلها القانون الجديد على العقوبة الجزائية والعقوبة المالية

كما هو وارد في المادة 36 وما بعدها من القانون الجديد". وأشار حرب إلى ان "هذا القانون الجديد لم يكتف بفرض العقوبة على الشخص الطبيعي كرئيس مجلس الإدارة او المدير المفوض للمصرف او الشركة، وانما تجاوز ذلك حيث قرر فرض عقوبة على المؤسسات المالية ايضا، كالمصارف والشركات بما يصل الى 250 مليون دينار، كما هو مقرر في المادة 39 بالإضافة الى ان القانون الجديد يقرر المسؤولية الجزائية والمالية ليس على اساس العلم فقط وانما يقررها ايضا على إمكانية العلم حيث ان المسؤولية على إمكانية العلم لم تكن مقرر في القانون السابق والقانون السابق يعاقب عند العلم بان الاموال متحصلة من جريمة".

وتابع "في حين ان القانون الجديد اضاف الى هذا ان العقوبة تتقرر اذا كان بالإمكان العلم بان الأموال متأتلة بالجريمة فحالة واحدة في القانون السابق هي العلم وحالتان في القانون الجديد هي العلم وإمكانية العلم حيث ان المسؤولية على إمكانية العلم وفي المادة الأولى توسع في تحديد الأموال المشمولة بمكافحة غسل الأموال،

وكانت جريدة الوقائع العراقية نشرت الاسبوع الماضي، قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب رقم 39 الذي اقره البرلمان في 16 من أيلول الماضي.

الصيهود : ما يتعرض له

المسلمين من جرائم نتاج الفكر التكفيري

حكام ال سعود، وال ثاني دون ان يحرك ساكنا". وكشف الصيهود بحسب البيان ان "اللوبي السعودي - القطري هو المؤثر والمسيطر على قرارات مجلس الامن الدامغة التي تدين السعودية وقطر بضلعها في دعم وتصدير وتمويل الارهاب في العالم، الا ان المجتمع الدولي لم يجرؤ على التنديد او الشجب او تسمية الدول الداعمة للارهاب حتى الان.

الامر الذي اعطى مساحة واسعة لارهاب في التمدد واستهداف المسلمين في جميع دول العالم ولعل مجزرة نيجيريا هي خير دليل على ذلك".

عن الانشطة الوهابية التكفيرية المدعومة من قبل السعودية وقطر ، مبينا ان " الفكر التكفيري الوهابي عدو للشعوب والإنسانية وبنى على مجامع الأبرياء".

واضاف ان" هناك حرب ابادة جماعية يتعرض لها المسلمون، امام انظار العالم في العراق وسوريا من قبل عصابات داعش الارهابية وما يتعرض له المسلمون ايضا في البحرين والسعودية من قبل التكفيريين وحرب الابادة التي يتعرض لها الشعب اليمني بالاسلحة النرويجية، وكذلك المجازر التي يتعرض لها المسلمون في نيجيريا من قبل عصابات بوكو حرام التكفيرية، ولكن المجتمع الدولي يقف موقف المتفرج ويبقى يجامل

الحزافية - بغداد

أكد النائب عن دولة القانون محمد الصيهود، انما يتعرض له المسلمون من جرائم ابادة جماعية في كافة انحاء العالم هو نتاج لمجاملة المجتمع الدولي للدول المصدرة للفكر الوهابي التكفيري.

وقال الصيهود في بيان صحفي تلقى(العراقية) نسخة منه ان" المجتمع الدولي كان وما يزال يجامل مصدري الفكر الوهابي التكفيري من حكام ال سعود وال ثاني واثبت بالدليل القاطع عدم قدرته على توصيف جرائم الابادة الجماعية وتسمية الدول الداعمة للارهاب على الرغم من التقارير التي كشفتها روسيا وفرنسا والمانيا